

من المتوقع أن ترتفع الاستثمارات العالمية للشركات في المجال الهندسي وفي مجالات البحث والتطوير الهندسي، بحيث تشهدها الماضية وبمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 10% حتى العام 2026 وذلك على الرغم من ضبابية المشهد الاقتصادي الحالي، ووفقاً لأبحاث أجرتها بين آند كومباني حديثاً.

وسيكوّن من أهم ركائز هذا النمو المتوقع في الاستثمار تسريع وتيرة استثمارات القطاع في الهندسة والقدرة المرتبطة بها، فبقية تسرع الشركات من إنفاقها على التحوّل الرقمي. ومن المتوقع أن تسجل الاستثمارات الرقمية معدل نمو سنوي مركب يتراوح بين 19% في عامي 2022 و 2026 أي حوالي ضعف معدل نمو الاستثمارات الكلية للانفاق على البحث والتطوير الهندسي.

وعلى السبيل آخره، ومن شأنه أن يحسب مسح أجرته بين آند وشمل ما يزيد على 500 مسؤول تنفيذي عالمياً.

وكشفت النتائج التي حصلت عليها بين آند كومباني في أحدث تقرير عالمي للهندسة والبحث والتطوير أن غالبية المسؤولين الذين شملهم البحث يخططون لزيادة نفقات البحث والتطوير الهندسي، على الرغم من الاضطرابات الاقتصادية الحالية.

ومن القطاعات التي ما زالت تنطلي زيادة الإنفاق كل من السيارات والفضاء، وصناعات الطيران والأجهزة الطبية، والصناعات والخدمات المتقدمة والطاقة والموارد الطبيعية والاتصالات.

وقال التيليك دانييل سوتر، ومقره زيوريخ: "نظرت الشركات الهندسية في المستقبل بآفاق أكثر تفاؤلاً، حيث تتوقع أن تنمو الاستثمارات في البحث والتطوير الهندسي، على الرغم من التحديات الاقتصادية الحالية".